PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيـــــان

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية

لدى الأمم المتحدة

في الدورة الثالثة والخمسون للجنة وضع المرأة

2-13 آذار / مارس2009 ، نيويورك

يلقيه السكرتير الثاني/ وحيد عبد الوهاب الشامي

برجاء المراجعة عند الإلقاء

9 مارس 2009

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

بادئ ذي بدء يطيب لي أن أتقدم إليكم وإلي أعضاء المكتب الموقرين بخالص الشكر على الجهود التي تبذلوها في سبيل إنجاح أعمال هذه الدورة وبما من شأنه تحقيق النتائج التي نرنو إليها جميعاً.

كما يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل السودان الموقر بإسم مجموعة الـ77 والصين، والذي سلط الضوء على مشاغل دول المجموعة في ميدان حقوق المرأة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للامين العام والأمانة العامة على التقارير والوثائق التي تم إعدادها والتي اطلع عليها وفد بلادي باهتمام وتقدير بالغين.

السيد الرئيس،،،

مما لا شك فيه ان العقود القليلة الماضية قد شهدت اهتماماً متنامياً بقضايا وحقوق المرأة وقد تمثل ذلك في اعتماد الاتفاقيات و عقد الاجتماعات وتنظيم المؤتمرات الدولية وعلى رأسها مؤتمر بكين 1995، ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين في يونيو 2000، وقمة الألفية في سبتمبر2000، وقد تمخض عن ذلك كله العديد من الإعلانات والبرامج والخطط التي أفضت إلى إحراز تقدم في كثير من النواحي التي تهم المرأة، بيد ان ثمة الكثير من العقبات والصعوبات التي لا تزال ماثله والكثير الذي يتطلب عمله لا سيما في ظل الأزمات الراهنة التي تعصف بالعالم والتي ستؤثر على قدرة الدول في الوفاء بالتزاماتها في هذا المضمار مما يحتم تضافر الجهود الوطنية والاقليمية والدولية ومضاعفتها بغية العمل على تمكين المرأة والنهوض باوضاعها. وفي هذا السياق تجدد بلادي التزامها بتنفيذ تعهداتها في هذا الاطار.

السيد الرئيس،،،

إنطلاقاً من ارثها الحضاري والإسلامي، لا تدخر اليمن جهداً في سبيل تعزيز وضمان حقوق المرأة اليمنية ، حيث كانت من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في مايو 1984، وتقوم بتقديم تقاريرها الوطنية حول تنفيذ الاتفاقية بشكل دوري وآخرها التقرير السادس الذي تم مناقشته خلال الدورة الحادية والأربعين للجنة يوم 1 يوليو 2008، و صادقت بلادي على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما كفل الدستور والقوانين اليمنية حقوق المرأة. ولم يتم الاكتفاء عند هذا الحد بل تعمل اليمن على إدخال تعديلات على عدد من القوانين والتشريعات ذات الصلة بالمرأة بغية موائمتها مع التزاماتها الدولية وآخرها تعديل قانون الأحوال الشخصية بغرض رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 17 عاما في شهر فبراير الماضي.

وإلى جانب ما سبق، تم إيجاد الآليات المؤسسية بغية ترجمت تلك التشريعات إلى ارض الواقع ،حيث تم إنشاء المجلس الأعلى للمرأة، و اللجنة الوطنية للمرأة، و المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، و وزارة معنية

بحقوق الإنسان تولي اهتماماً كبيراً لحقوق المرأة ، فضلاً عن إنشاء العديد من الإدارات المهتمة بهذا الموضوع في المؤسسات والوزارة المختلفة، ناهيك عن وجود ما يقارب 200 منظمة تُعنى بقضايا المرأة والأسرة والطفولة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد العديد من الاستراتيجيات والبرامج والخطط التنموية الوطنية ويأتي في مقدمتها الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة 2006- 2015، وخطة التنمية الاقتصادية الثالثة 2006- 2010، وإستراتيجية التعليم الأساسي 2003- 2015، مما يؤكد عزم اليمن على مواصلة الجهود الرامية لتعزيز وضمان حقوق المرأة .

السيد الرئيس،،،

تعمل اليمن على ضمان مشاركة المرأة في مجال صنع القرار على كافة المستويات حيث أضحت المرأة اليمنية اليوم وزيرة وسفيرة وقاضية ومحامية وغير ذلك من المراكز القيادية التي أصبحت تتبوأها في مختلف المجالات، وتعمل الحكومة جاهده على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي هذا السياق فقد تضمن البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية في سبتمبر 2006 دعم مكانة المرأة وتعزيز مشاركتها في الشئون العامة وإدماجها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتم طرح هذه المسالة في إطار مبادرته السياسية للإصلاح السياسي والوطني مطلع العام الماضي بتخصيص حصة للنساء في مجلس النواب بواقع 15٪. وبالإضافة إلى ما سبق تُبذل جهوداً حثيثة بغيه ضمان وتعزيز حقوق المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والصحي والتعليمي، بيد ان ثمة العديد من المعوقات التي لا زالت تقف حجر عثرة امام المرأة في اليمن والتي تتطلب دعم المجتمع الدولي بغية تخطيها. وفي هذا السياق، يُثمن وفد بلادي الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية في هذا الإطار.

السيد الرئيس،،،

ترحب بلادي باختيار اللجنة لموضوع " تقاسم المسئوليات بين المرأة والرجل بما في ذلك الرعاية المقدمة في سياق مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز " باعتبارة الموضوع ذو الاولوية. وفي هذا السياق، تؤمن بلادي بان تقاسم المسئوليه بين الرجل والمرأة حاسم وضروري لتحقيق رفاه الأسرة، وتعزيز مشاركة المرأة في مختلف المجالات، وتحقيق التنمية، لذلك تعمل اليمن على تعزيز برامج الرعاية الاجتماعية والصحية ومكافحة التمييز، والتصدي للقوالب النمطية المتصلة بادوار الجنسين، وإذكاء الوعي بغيه تحقيق هذا الهدف.

السيد الرئيس،

يُجدد وفد بلادي الاعراب عن قلقة إزاء حالة المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة الأمر الذي يتطلب اضطلاع المجتمع الدولي بمسئولياته بغية التخفيف من معاناتها، وحماية حقوقها وكرامتها، والعمل على إنهاء الاحتلال الذي طال امده .

شكراً السيد الرئيس،،،